هذا ما نرتضيه

اكد الرئيس انور السادات فى خطابه امس ، الهدف الاساسى للديمقراطيه ، وهو سلامه الممارسه . والممارسة تعنى ان نحمى العمل من الخطأ وعدم الاستقرار والتشكيك . واذا حاولت أبواق معينة ، ان تفسر كلمات الرئيس ، على انها قيد على الحرية ، فهى محاولات معروفة اهدافها .. وهى خائبة لا محالة .

لقد ضرب السادات مثلين ، من الممارسة الديمقراطية فى مجلس الشعب ، وفى الصحافة . مثل مجلس الشعب خاص باستجواب من صفقة ، ثبت بالتحقيق انها لم تتم اصلا ، وكان الاتهام ان من ابرموا الصفقة قبضوا الملايين .

ومثل من الصحافه خاص باتهام فى ذمة جمال عبد الناصر ، اكد التحقيق انه لا أساس له من الصحة ، وأن الاجراءات المصرفية فقط ، هى التى لم تكن سليمة تماما .

ولا يختلف اثنان فى سلامة هذا النقد الذى وجهه رئيس الدولة ، بالنسبة للممارسة الصحيحة للديمقراطية .

ولكن هذا لا يعنى على الاطلاق ، ان مجلس الشعب لم يؤد دوره فى التشريع والرقابة .. او ان الصحافة لم تكشف عن كثير من اوجه القصور .

ولكن المهم هو الضوابط .. والضوابط ليست قيودا على الاطلاق .

ان النائب يتمتع بحصانة قانونية فى كل ما يبديه تحت قبة المجلس .. وهذه الحصانة قد فرضها الدستور ، حتى لا يعيق النائب عن اداء واجبه الدستوري فى السؤال والاستجواب والمناقشة . وهذه الحصانة تطالب النائب بمسئولية الدقة والحصول على المعلومات الصحيحة ، وتقصى الحقيقة كاملة قبل ان يعلن اتهامه على الملأ .. وقد خول القانون للنائب كل وسائل الحصول على المعلومات الرسمية ، فلا عذر له ، اذا تعجل ، او اذا لم يستوثق . وهذه هى الموازنة العادلة بين المساءلة والمسئولية .

لم يقل احد لنائب .. لا تتهم .. ولا تستجوب .. ولم يضع احد على نائب قيدا على اى حق له ، الا ان يكون باحثا عن الحقيقة . وهنا تكون الرقابة الشعبية الحاسمة . وهنا نصل فعلا الى النتائج المرجوة من الممارسة الديمقراطية .

وكذلك الامر بالنسبة للصحافة ..

ان القلم سلاح خطير . وصاحب القلم فى الكفة الاقوى دائما .. والقلم يعترف به الناس ، ويقبلون عليه ، تقديرا لجديته وشجاعته . وكل هذه مسئوليات كبيرة يتحملها الكاتب الكبير ، وتوجب عليه دائما ان يضع الكلمة فى موضعها . والمسئولية لا تتعارض ابدا مع الديمقراطية ، ولا تقيدها ، بل هى تكفل حمايتها وتقويم استمرارها .. وهى مفتاح نجاح الممارسة .

ولسنا معصومين من الخطأ ، نحن الذين اخترنا مواقع الرقابة الشعبية .. نحن بشر ننقد بشرا مثلنا . وعندما ينبهنا قائد الامة ورب العائلة الى خطأ فى الممارسة ، فهذا يعنى منه المزيد من الحرص على الممارسة السليمة ، حتى لا تفشل التجربة الديمقراطية بعد حرمان طويل من الحرية السياسية امتد الى اكثر من اربعين عاما .

واننى لا التمس العذر للنقد المتعجل ، او الاتهام المتسرع .. ولكننى اقول ان التركة الثقيلة التى يتحمل رئيس الدولة مسئولياتها فى شجاعة ، هى التى دفعت القائمين بالرقابة الشعبية الى هذه الحماسة .. او هذه العصبية .. وبعد الهزائم العسكرية .. والمتاعب الاقتصادية .. وبعد العزلة القاسية التى عانتها مصر .. وبعد الاحقاد التى اكلت القلوب .. بعد كل هذه الاثقال المرة . كان طبيعيا ان تنزلق الممارسة الى محظورات .. وكان طبيعيا ايضا من الحاكم المؤمن بالديمقراطية ، المتطلع الى نجاح تطبيقها .. ان يدق اجراس التحذير والتصحيح ، وان يكاشف الشعب بما تعانيه التجربة .. وبما يراه سبيلا الى العلاج .. وهذا ما نتوقعه ونرتضيه من قائد ثورة ١٥ مايو ..

موسى صبرى